



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ شباط/فبراير - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة  
للبعثة الدائمة لإريتريا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس  
مجلس حقوق الإنسان

يشرفني أن أكتب إليك بخصوص "الحوار التفاعلي المعزز" المتعلق بإريتريا والمقرر عقده في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨. فطيلة أكثر من شهر، عمل وفد إريتريا مع سعادتك، بصفتك رئيس مجلس حقوق الإنسان، ومع أمانة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل التماس توضيحات بشأن طبيعة الحوار التفاعلي وتركيبه الفريق. وفي تلك الاجتماعات، أعربت إريتريا عن قلقها إزاء انعدام الشفافية وعدم الإنصاف في عملية اختيار أعضاء الفريق.

وكما قد يذكره سيادتكم والأمانة، فقد طلبت إريتريا إدماج منظمات عاملة داخل إريتريا وشركات التعدين المشار إليها في قرارات متتالية لمجلس حقوق الإنسان، وهي جهات ما فتئت تطلب تمكينها من فرصة لتقاسم تجاربها والتعبير عن شواغلها فيما يتعلق بالحالة التي يعالجها المجلس. وإلى جانب ذلك، أرسلت البعثة الدائمة لإريتريا، في ٥ آذار/مارس ٢٠١٨، مذكرة شفوية بشأن هذه المسألة إلى المفوضية. وفي وقت لاحق، أعلم رئيس قسم شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التابع للمفوضية وفدي (أ) بأن اختيار أعضاء الفريق وقرار مشاركة ممثل إريتريا حُسم بالتشاور الوثيق مع راعي القرار (جيبوتي) (يجدر بالإشارة أن جيبوتي في نزاع مع إريتريا وما برحت تستفيد من كل حيز ممكن في هذا المحفل الدولي)؛ و(ب) بأن الأمانة استرشدت برفض راعي القرار الطلبات المقدمة من إريتريا، وأن القرار النهائي يبقى ضمن صلاحيات رئيس المجلس.

والعملية التي بدأتها أمانة المفوضية هي في الواقع بمثابة إجراء لا يسمح لموجه الاهتمام باختيار جميع الشهود فحسب، بل يمنحه أيضاً سلطة مطلقة لإسكات أي صوت لا يتناغم مع موقفه الثابت بشأن الادعاءات. وتحرم هذه العملية والإجراءات المتخذة المجلس من فرصة الاستماع إلى وجهات نظر مختلفة بشأن المسألة. وتعكس تركيبة الفريق الحالية الدوافع السياسية



المبطنة؛ إذ تتضمن شخصاً هو عضو في منظمة منخرطة في أنشطة تخريبية تستهدف حكومة إريتريا، وشخصية معروفة منذ أمد طويل بموقفها السياسي المعادي لإريتريا، ومقررة خاصة لظالما قوض ولايتها نشاطها السياسي المعادي لإريتريا.

وقد كانت مظاهر التسييس واضحة منذ البداية، إلا أن إريتريا عملت مع المجلس والمفوضية بحسن نية، بهدف ضمان الإنصاف والتوازن في الحوار. بيد أن العملية، بشكلها الحالي، تتوقف على مشيئة الراعي، الذي يريد جلب أجندته السياسية للنزاع الإقليمي إلى منصة المجلس. وفي هذا إساءة استخدام لآليات حقوق الإنسان نزل نحن معترضين عليها.

وقد أتى هذا الوضع على النية الحسنة لإريتريا وجهودها من أجل العمل على المسألة. وهو ينشئ سابقة سلبية ويجيد بجهود المجلس الرامية إلى تحقيق أهدافه السامية المتمثلة في ضمان الشفافية والإنصاف والتوازن. وقد أحبط بذلك أيضاً الخطاب الصادق والتفاعل الحقيقي الملائمان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إن هذه العملية تخدم نزاعاً إقليمياً يود رعاة القرار فرضه باسم المجلس. وفي ضوء هذا المأزق، لا ترى حكومة إريتريا أي غاية من المشاركة في عملية ميسّسة ستحول دون أي انخراط محترم أو عادل، وستعيب بالنهج القائم على المبادئ والحياد.

وسأكون في غاية الامتنان لو أمكن عرض هذه الرسالة على أنظار أعضاء مجلس حقوق الإنسان وتوزيعها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السابعة والثلاثين.

(توقيع) آدم عصمان

القائم بالأعمال بالنيابة